

العلمانية في الفكر الإنساني والتاريخ.

د. سامية فطوم

باحثة بمركز البحوث والدراسات بسوسة. تونس

توطئة :

دخلت كلمة "العلمانية" التاريخ المعاصر من أوسع أبوابه، وأصبحت لفظاً من أوسع الألفاظ تداولاً. ورغم التداول الواسع للكلمة، إلّا أنّ الغموض لا يزال يلف هذه الكلمة اصطلاحياً ويثير ردود فعل متناقضة مفهوماً. وقد صدق "جان ريفور" حين قال "إنّ العلمانية كلمة لها رائحة البارود لما تثير من استجابات متضاربة متناقضة"⁽¹⁾، وذلك مرّة تداخل هذا اللفظ "العلمانية" بأفكار فلسفية وظروف تاريخية وحضارية ودينية، والأهم من ذلك هو سوء توظيف هذا المصطلح وصبغه بميولات إيديولوجية شحذتها بشحنات انفعالية من التحمس والاستحسان أو السخط والاستنكار الحاد⁽²⁾.

ومن هنا، كان من الضروري تحديد مفهوم العلمانية وتحديد ظروف نشأتها الفكرية والتاريخية.

1- في العلمانية

1-1- مفهوم العلمانية :

العلمانية : لفظ حديثة في اللسان العربي وقد حصل خلاف في تعريفها وفي إرجاعها إلى جذع لغوي عربي، قصد تأصيلها، ففي حين ذهب المعجم الوسيط إلى أنّها مشتقة من (العلم بمعنى العالم)، حاول معجم العلوم الاجتماعية أن يحدث فرقاً بين العلمانية والعلمية. وبالتالي، فإنّ العلمانية بفتح العين أو كسرهما ترجمة غير دقيقة لكلمة Sécularisms الانقليزية وكلمتي Secularité أو Laïcité الفرنسيتين، وهي في الأصل مصطلح أوروبي مصدرها كلمة Saecularis اللاتينية بمعنى الدهر « Age » أو العالم « World » وتعني "الزمن" « The time » أو "الزمني". تهتم بالأمور الدنيوية الزمنية وكلّ ما يحدث في العالم الأرضي في مقابل الأمور الروحانية والدينية والماورائيات : وهو التفسير العام الذي تعطيه المعاجم والموسوعات⁽³⁾

أمّا في المصطلح الكنسي، فإنّ العلماني لا يعني بالضرورة المادي أو "اللا ديني"، بل ذلك العامي خلاف الدين، أو الكهنوتي، أي الذي ليس بالكليريكي، كما عرفه البستاني في قطر المحيط. وهذه تفرقة مسيحية وأساسها وجود سلطة روحية هي سلطة الكنيسة، وسلطة مدنية هي سلطة الولاء والأمراء.

وحسب الايتمولوجيا (علم أصول الكلمات) فإنّ كلمة Loicos اليونانية تعني الشعب ككلّ ما عدا رجال الدين... في لاتينية القرن الثالث عشر نجد أن Laïcus تعني الحياة المدنية أو النظامية... نلاحظ استمرارية المعنى مع اليونان إلى اللاتيني في القرون الوسطى. وهكذا يحصل التمييز بين الشعب الذي حياته الحاضر وبين رجال الدين الذين يتدخلون في هذه الحياة من أجل تنظيمها... إذ أنّ كلّ الشعب في الوسط الإغريقي أو اللاتيني القروسطي الغربي مكوّن من مزارعين وحرفيين... كانوا في خدمة رجال الدين Les clercs الذين يمتلكون سلطة معينة سياسية كانت أم دينية أم اقتصادية...⁽⁴⁾

ولقد أقرّ البعض جواز الترجمة العربية لمصطلح العلمانية (بكسر العين) نسبة إلى العلم. أو (بفتحها) نسبة إلى العالم. مقبولة ومعتمدة لدى المثقفين العرب فكرا وممارسة، نظرا للحضور المتزايد والحاسم للعالم الوضعي، والعقلانية باعتبارهما أساسيان في بنية الفكر العلماني واتجاهاته⁽⁵⁾.

كما ينبغي علينا التمييز بين العلمانية والعلموية إذ العلموية نظرية نشأت مع سان سيمون الذي حاول صياغة أساس أيديولوجي لسلطة العلماء الذين جعلوا من فكرة التقدم التقني ديانة جديدة لها قداستها، ومن بعده أوقست كونط في نهاية القرن التاسع عشر ليجعل منها تيارا فلسفيا مؤداه أنّ العلم وحده هو الذي يقودنا إلى المعرفة الكاملة لحقائق الأشياء والموجودات في العالم المادي.

وبعيدا عن التعريفات اللغوية فإنّ العلمانية يصطلح عليها للإشارة إلى مدخل للحياة ينفصل تماما عن الدين، ويتشكل كلياً باهتمامات زمنية دنيوية، ويمكن النظر إلى العلمانية على مستويين: الأول شخصي، والثاني عام: وتعني على المستوى الشخصي رفض الفرد أن تتشكّل معاملاته السياسية بمصادر لا يكون لإرادته الحرة المباشرة دخل في تشكيلها وصياغتها. وأمّا على المستوى العام فهي مذهب يؤمن بضرورة اقضاء المؤسسات الدينية، عن ممارسة أي تأثير أو لعب أي دور في مجالات الحياة العامة، بما في ذلك التعليم والتشريع والإدارة وبالطبع شؤون السياسة والحكم⁽⁶⁾.

ولعلّ أوضح تعريف أعطى للعلمانية هو ذلك الذي ورد في مناقشات المجلس الفرنسي لدستور أكتوبر 1946 جاء فيه أنّ "العلمانية هي حياد الدولة تجاه الدين كلّ دين... فالعلمانية ليست عقيدة إيجابية أو فلسفية تعتمد عليها الدولة وتبشّر بها وتعلمها وتقف بها في وجه المعتقدات الدينية"⁽⁷⁾، وكانت آخر الخطوات التي اتخذت في سبيل إتمام

مشروع علمنة الدولة والمجتمع في الغرب، هي الفصل التام بين الدولة والكنيسة، وتضمن ذلك في الدساتير الغربية الحديثة، ولقد كان البرلمان الفرنسي سابقا في هذا الصدد عندما صادق عام 1905 على قانون يفصل بين الدولة والكنيسة نهائيا ويكرس حرية المعتقدات جميعا بما فيها الإلحادية تحت راية القانون وحمايته. وقد أخذت جلّ الدساتير الغربية بهذا المبدأ وأصبح من مرتكزاتها الأساسية، وبذلك اتخذت العلمانية معنى شاملا يدلّ على تحرر جميع الناس، في معظم ميادين الحياة والنشاط العام، (المدرسة والتشريع والثقافة والعلم). من القيود الروحية، وخضوعهم مباشرة لسلطة أخرى جديدة هي سلطة الفكر البشري الحرّ، والعقل العلمي الرياضي، كما أصبحت ترمز إلى غياب المثلّ الدينية والروحية في كل شكل من أشكال الثقافة الإنسانية (الفنون والآداب والفلسفة وسائر العلوم)، ممّا جعلها من أهم أركان المعاصرة والحداثة في الفكر الغربي الحديث...⁽⁸⁾.

1- 2- الجذور الفكرية للعلمانية؛

والمتملّ في تاريخ الغرب الفكري، يجد أنّ فكرة العلمانية متأصلة وضاربة في أعماق الغربي منذ بداية وعيّه بذاته، إذ منذ بداية الحضارة اليونانية المختلطة بالعقائد والأساطير، وملحمتي الشاعر اليوناني هومروس - عاش في القرن السادس قبل الميلاد - الإلياذة والأوديسا تصوّران بوضوح أصالة الصراع بين الإنسان والآلهة. ويتواصل هذا الصراع في الفلسفة اليونانية حيث جعل أرسطو الإله مكتفيا بعملية الخلق دون مدّ العالم بعنايته وتنظيمه⁽⁹⁾، في حين نجد "المدرسة الرواقية" تنزلُ الإله عن برجه العاجي وتُدّمجُه في الطبيعة وتجعله محايثًا لها. أما "المدرسة الأبيقورية" فإنّ مؤسسها أبيقور رغم اعتقاده في وجود الآلهة، إلّا أنّه لا يرى مبررًا لإجلالها والخوف منها. وفي الفكر الحديث، ظهرت المدرسة الوجودية في أواخر النصف الأوّل من القرن العشرين، إذ يرى سارتر أنّ الإنسان في جوهره رغبة في أن يكون إلهًا. ولهذا على الإنسان أن يبدع قيمه الخاصة دون الاعتماد على أيّ معيار إلهي. ولقد تضافرت إلى جانب البعد النفسي أسباب موضوعية لتشكّل الأرضية الخصبة لتبلور التوجّه العلماني في التاريخ، وتعود هذه الأسباب إلى الأخطاء التي اقترفتها رجال الدين.

① بالحجر على العقول وتكبيل كلّ إبداع فكري وكلّ اكتشاف علمي (إحراق كوبرنيك).

② الحجر على القلوب المتمثلة في صكوك الغفران، وقرارات الحرمان، ومحاكم

التفتيش والسجون.

③ تحالف الكنيسة مع مضطهدي الشعب.

④ انحراف الكنيسة.

⑤ اضطهاد الأقليات الطائفية المتمثلة في حروب الكاثوليك والبروتستانت، والمتمثل أيضا في اضطهاد اليهود من قبل الدول الأوروبية ككل. ومن يقظة الحركة اليهودية، وذلك لإبعاد الدين عن المجتمع الغربي وإبعاد المسيحية وقيام الدولة على مفهوم القومية وهذا يعني السماح لكل الأديان بالعيش في وطن واحد، مما يعطي المشروعية للوجود اليهودي في الدولة الكليانية⁽¹⁰⁾ إثر ترسخ مبادئ عصر التنوير دخل اليهود المجتمع من أوسع أبوابه.

ولكل هذه الأسباب مجتمعة وقع الاصطدام بين الكنيسة من جهة ورجال العلم والفلسفة من جهة أخرى. ونظرا لعراقة التاريخ الفكري للعلمانية في فترة تمتد على أكثر من خمسة قرون، فإننا نحاول ولو بإيجاز الوقوف عند أهم الأحداث الفكرية والتاريخية لهذا الصراع بين الكنيسة ورجال العلم، والمؤدي إلى فصل الدين عن الدولة وكما قال جورج ليونارد: إن تاريخ العلمانية هو قبل كل شيء تاريخ الاستقلال الفكري والعقدي⁽¹¹⁾. وأهم العوامل التي أرست أصول العلمانية وتطورها :

-النزعة الإنسانية (الانسانية):

شهد عصر النهضة الأوروبية اهتماما كبيرا بالعلوم والدراسات الإنسانية التي عُنيت بالعلاقة بين الإنسان والإنسان لغاية بناء مجتمع أفضل تسوده الحرية والتفاهم، وقد نجحت هذه الدراسات في تحويل محور اهتمام الحضارة من الله إلى الإنسان، وكانت تيارات هذه الحركة مختلفة وأحيانا متناقضة ومن أشهر رجال هذه الحركة الذين استقوا من معين تراث الإغريق والرومان وأخلاقهم نجد الإيطالي دانتي (القرن 14 م) وقد صوّر في قصيدته "الكوميديا الإلهية" بأسلوب ساخر النظام الكنسي، وأدخل بعض الهراطقة - بالمفهوم الكنسي الكاثوليكي - الجنة وزج بعض الباباوات الجحيم⁽¹²⁾.

كان الإنسانيون متمردين على هيمنة الكنيسة والإقطاع، طارحين أفكارا وقيماً جديدة ساهمت في تقويض المعالم الفكرية والاقتصادية والسياسية للعصور الوسطى.

الإصلاح الديني:

تزامنت الحركة الإنسانية في ألمانيا مع حركة الإصلاح الديني التي تمثل إحدى أهم العوامل التي ساهمت في تقويض سلطة الكنيسة الكاثوليكية، وكان من أهم نتائجها أن أصبح الدين في أوروبا مرتبطاً بالسياسة، حيث استندت حركات الإصلاح الجديدة على أساس الشعور القومي والأفكار التحررية.

حيث أدرك الناس عقم النزاعات الدينية مادام كل من الطرفين عاجز عن القضاء على الآخر، ومن منطلق هذا الإدراك ظهر التسامح الفعلي. ونجد أحد أكبر دعاة التسامح الديني في إطار الفكر الليبرالي وهو جون لوك، وهو من

أوضح الذين بحثوا في مضمون العلمانية ودعا إلى فصل السلطة المدنية عن السلطة الكنسية ومنع الكنيسة من التدخل في السياسة. قال: "ليس للدولة أن تحد من حرية الكنائس إلّا من أجل أهداف وطنية واجتماعية، أي إذا شكلت هذه الحرية تهديدا للمصلحة العامة، إنّ وظيفة الحكومة هي تأمين سلامة المجتمع وليست فرض الأفكار والعقائد..."⁽¹³⁾.

فقد دعا جون لوك صراحة إلى الفصل بين الدولة والكنيسة، وعلى أساس أن هدف الدولة الحياة الدينية وهدف الكنيسة الحياة السماوية، "ونحن إذ نولد ملك للوطن لا ملك للكنيسة ولا ندخل فيها إلّا طوعا... ولما كان المجتمع المدني قائما على مصالح الكثير، فليس للدولة أن تراعي العقيدة الدينية في التشريع، ولا محلّ للقول بدولة دينية، ويجب على الدولة أن تعجز جميع أنواع العبادة وتدع الكنيسة تحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بالعقيدة والعبادة وفقا للقوانين العامة"⁽¹⁴⁾.

وهكذا أدت الثورة السياسية ضد ملكية القرون الوسطى الشاملة إلى الانقلاب من تنظيم الدين للحياة الاجتماعية إلى التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للحياة الدينية.

وبذلك تقلّصت حدود المجتمع من الإمبراطورية العالمية إلى الدول القومية، الأمر الذي أدّى إلى انتقال السلطة من الكنيسة إلى الحكومة المدنية، إلى أن جاء "ميكيافيلي" فاستبدل "الكنيسة" بـ"الدولة" وأسس المعتقد الحديث القائم على تعجيد الدولة. وقد أخذت الدول القومية الناشئة بحرفية مبادئه هذا فضلا عن الدور الثورة العلمية الحديثة و مبادئ التنوير في إرساء أسس الفكر العلماني، وقد بدأ هذا الاتجاه العلمي الجديد في القرن الخامس عشر، متزامنا مع حركتي النهضة والإصلاح الديني، وعظم شأنه في القرنين السابع عشر والثامن عشر حين أخذ يحلّ بشكل لا يقاوم محلّ الدين كعامل متحكّم في تشكيل أفكار الناس.⁽¹⁵⁾

فكان لأفكار جون لوك تأثيرا قويا في الفلسفة والسياسة، فهو من الأوائل القائلين بالمذهب التجريبي الحديث، المذهب الذي طوّره بعده باركلي وهيوم وجون ستيوارت ميل، أمّا في السياسة فيعدّ جون لوك أوّل من دعا إلى دحض الحقّ الإلهي للملوك ودعا إلى فصل السلطات وأكد على أهمية الملكية الخاصة والحرية الفردية والتسامح الديني.

و قد أبرزت فلسفة عصر التنوير أهمية الايديولوجيا كعامل مقرر في التطور البشري لتحلّ مكان الايديولوجيا الدينية التي سيطرت على العقل الأوروبي زهاء ألف وخمسمائة عام، إذ أصبحت ديانة العقل هي السائدة في هذا العصر بتأثير من العلم النيوتني، والمنهج العقلي. بالتالي، ساهم فلاسفة عصر الأنوار في إرساء الفكر الواقعي بعد مقاومتهم للمبادئ اللاهوتية كما مجدّوا الحياة والحرية والطبيعة والإنسان.

و وضعت الثورة الفرنسية 1789 حداً فاصلا بين ما هو زماني وما هو روحي. وكان لإعلان حقوق الإنسان عامة والمواطن الفرنسي خاصة مدعاة للتسامح والحرية لا أحد بعد اليوم يُضطهد لأجل أفكاره حتى وإن كانت دينية، وانتفى

بهذا الإعلان كلّ ما هو مقدّس، وانتشرت مصطلحات كانت من قبيل المحظورات : مثل المعارض للدين ، والمروق ، والخروج عن النصرانية.

1- 3/ العلمانية وعلمنة مؤسسات الدولة؛

لم يكن ممكنا أن تنفصل الدولة عن الكنيسة دون أن تضع مبادئ جديدة تضبط بها العلاقات الاجتماعية بعيدا عن وصاية الدين، وبذلك اتّجهت الدولة نحو علمنة المؤسسات العامة، والفصل بين الدين والدولة وظهرت بناء على ذلك التشريعات المدنية. وكانت الأحوال الشخصية، وقوانين الزواج في طبيعة التشريعات، التي أضحت بعد الثورة الفرنسية عقودا مدنية ويسجلها قضاة مدنيون، وتخضع للقواعد العامة التي تخضع لها باقي العقود، وبالتالي أصبحت قابلة للفسخ والطلاق بعد أن كان الزواج الكاثوليكي يمنع الطلاق مطلقا.. وقد استمرّ تقدّم الدولة الحديثة، بعد أن خضعت البنى التحتية للمجتمعات الأوروبية لتغيرات علمية وفكرية واقتصادية عميقة جعلت مسؤوليات الدولة تتطور، كما شملت التغيرات مجال التعليم ومؤسساته وأكّدت الدولة الحديثة على ضرورة علمنة المدرسة⁽¹⁶⁾، ورفّع شعار : 'المدرسة مفتوحة للجميع' إذ لم يسألوا الأبناء إن كان أبائهم كاثوليك أو بروتستانت – إسرائيليين أو مسلمين، أو عقلانيين وإن كانوا يمينيين أو يساريين – أغنياء أو فقراء، لقد قالوا للجميع : إنها مدرسة فرنسا ادخلوها كلّكم فهي ملك لكم⁽¹⁷⁾.

هدّمت الثورة الفرنسية الصّرح التعليمي الذي شيّدته الكنيسة عبر عصور، وبذلك استطاعت الدولة العلمانية أن تجرد الكنيسة من أسلحتها، وأخذت تشجّع الحركة العلمية والاختراعات ضمن مشروع تربوي مدني وحديث.

كما لعب العلماء والمفكرون الليبراليون دورا هاما في ترسيخ ظاهرة العلمنة وانتشارها.

ونرى من المهم التمييز بين مصطلحي 'العلمانية' و'العلمنة' فالعلمانية كما رأينا سلفا نظرية أو حركة نشأت وتطوّرت في السياق التاريخي للصراع بين الكنيسة والدولة القومية في أوروبا لفصل الدين عن الدولة، وحياة المجتمع من جهة، وبين مفاهيم الكنيسة والمفاهيم العلمية الحديثة عن الكون والحياة والمجتمع من جهة أخرى.

أما العلمنة فهي التطبيق العملي لتلك النظرية في الواقع السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، فالعلمنة بمعناها الشامل فلسفة تنطوي على محاولة لإدراك العالم المادي بوصفه معقولا، وعلى إمكانية إدراكه. وبالتالي، تغييره دون الحاجة للقوى الفوقية والسموية والدينية⁽¹⁸⁾.

و بهذا تكون العلمنة فلسفة تجاوزت أطرها الثقافية والتاريخية لتعنى باستقلالية العقل الإنساني، وبقدراته على إنتاج المعرفة واكتشاف حقائق الكون بمعزل عن كلّ توجيه ديني.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ الماركسيّة و الليبرالية تعتبر من أهمّ فلسفات العِلْمنة، وجزءاً هاماً من كلّ تحولاتها وخياراتها المتاحة أمام المجتمعات الحديثة، وتلتقي كلاهما في تمدين الدولة والمجتمع والمؤسسات والقوانين وإبعادها عن أية تأثيرات دينية، وتختلفان جذرياً في موقفهما العملي من الدين حيث تعتبر الماركسية "الدين أفيون الشعوب" وفقاً لموقفها الراديكالي، حيث ترى أنّ الدين والعقل والروح نتاجاً للتطور المادي والتاريخي، وبهذا فإنّ الدين لم يعد سبباً في تردّي الأوضاع الاجتماعيّة بل هو نتاج لها. في حين أنّ الليبرالية بمعناها المعاصر تترك للإنسان مطلق الاختيار لمعتقد، وهي بهذا تتبنّى موقفاً وسطياً من الدين : تقبل به كعقيدة فردية دون السماح له بأيّ دور في المؤسسات العامّة حيث أنّ "الدين محذوف من المدرسة كما من الدولة"⁽¹⁹⁾.

والجدير بالذكر، أنّ العِلْمنة لا تعني الإلحاد والماديّة بل التسامق بالدين في جوهره الروحي والأخلاقي عن الممارسات السياسيّة والاقتصاديّة، حيث أنّ هناك الكثير من العلمانيين متدينون وكثير من المتدينين علمانيون، وفي أوروبا منشأ العلمانيّة نجد أنّ تياراتها الفكرية والفلسفيّة تنقسم إلى تيارين متضاربين هما الماديّة (ماركس ، داروين ، هكسل ...) والمثاليّة (ديكارت، كانط، هيجل ...) إلا أنّ أتباعهما علمانيين رافضين قطعياً تدخل الكنيسة أو الدين بوجه عامّ في تنظيمات المجتمع.

2- حدود العِلْمنة في الفكر العربي :

مما لا شكّ فيه أنّ "العلمانيّة"، شغلت عدداً لا بأس به من المثقفين العرب، وبعض الأحزاب السياسيّة المنضوية تحت لواء الاتجاهات الفكرية والسياسيّة، ونخصّ بالذكر التيار القومي العربي بتوجيهه الليبرالي والاشتراكي، شغلته العلمانيّة، في سعيهم الدءوب وراء مطلب التحديث والحداثة، وبالتالي كان أوّل عهد للعرب بالعلمانيّة خلال دعوة التحديث تلك، حيث كان شعار التحديث والعلمانيّة من بين أهمّ الشعارات الأساسيّة التي نمت معالجتها في دائرة الكتابات السياسيّة في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين فالعلمانيّة بمعنى "فصل السلطة الزمنيّة عن المؤسسة الدينيّة، وفتح الباب أمام نزع القدسيّة عن النصوص المقدّسة، وفي مقابل ذلك الانطلاق من الإنسان كمفهوم ومرجعيّة للممارسة النظرية والسلوك الأخلاقي والسياسي"⁽²⁰⁾.

شكّ العلمانيّة طريقها إلى الفكر العربي مع نهاية القرن التاسع عشر، وتوطّدت مكانتها مع بدايات الربع الثاني من القرن العشرين، بانتشار الفكر القومي وتكوّن الحركة القوميّة على اختلاف توجهاتها. فدعوة عبد الغني العريسي مثلاً لبني جنسه بقوله "لا تنقسموا فيما بينكم إلى أحزاب وطوائف، لن يكون بعد اليوم مسيحي ولا مُسلم، ولا يهودي ولا درزي ولا وثني كلّنا عرب، من العرب وإلى العرب"⁽²¹⁾، هذه الدعوة العلمانيّة هي ذات دعوة بطرس البستاني إلى السوريين في وطنياته أثناء أحداث فتنة 1860.

والعلمانيّة بهذا المعنى تعني عدم إقحام الدّين في الشؤون السياسيّة، وعدم الاعتراف بدولة دينيّة، والتشديد على انتماء المواطن لأرضه ووطنه.. كما نجدُ صدىً للفكرة القائلة بأنّ المثقفين العرب أعجبوا بالعلمانيّة، فجعلوها هاجسهم وأدخلوها بقوة في البنية العقليّة العربيّة، حتى غدت إلى حدٍّ بعيد الإطار العامّ لإيديولوجية الطبقة البرجوازيّة العربيّة بدءاً من القرن التاسع عشر، حيث يرى الطيّب التزيني أنّ هذه الإيديولوجيات "بأفاقها العقليّة الليبرالية، والعلمانيّة بقيت قاصرة إصلاحياً وهجينة"⁽²²⁾.

ومن هذا المنطلق، نتساءل عن خصوصيات "العلمانيّة" في الفكر العربي وحدودها. فما هي أوجه "العلمانيّة" في هذا الفكر، ثمّ هل نحن إزاء علمانيّة أم علمانيات؟ وهل العلمانيّة أصيلة في الفكر العربي أم أنّها هجينة ودخيلة عليه.

فقد صاحب - الفكر القومي بعد الحرب العالميّة الأولى نزعة علمانيّة تهدف إلى فصل الدّين عن الدّولة، أو فصل الاعتبارات الدّينيّة عن تلك الدّينيّة.

ورغم ظهور اتّجاه يرفض العلمانيّة، فإنّ هذا النوع من الرفض كان موجّهاً بالأساس إلى العلمانيّة الملحدّة بالمعنى الماركسي⁽²³⁾.

في المنحى القومي العربي أصبحت العلمانيّة تعني إضفاء الطابع الإنساني والعلمي، أو الموضوعي على الدّعوة القوميّة، ورفض أيّ أساس عنصري، "فكرة القوميّة العربيّة (...)" لا تنحصر بالعرب وإنّما نزوع إنساني، وفكرة الرسالة في هذه القوميّة تربطها بالإنسانية عامّة، وعليه، تكون العلمانيّة العربيّة علمانيّة مناهضة للشوفيّة والتعصّب، علمانيّة موازيّة للإنسانيّة، وهي لا تفصل بين القوميّة والإنسانيّة⁽²⁴⁾. وتركزت النظرة إلى الدّين الذي وضّح أنّه مازال يحظى بجزء من تفكير العقل العربي، على أنّ الأديان ومنها لإسلام تعدّ جزءاً من التاريخ العربي، يعتزُّ به الإنسان العربي، هنا تتبلور رؤية جديدة تتحدث عن "التاريخ العربي" بأنّه تطوّر متميّز له خصائصه المستقلّة، ويدخل فيه تراث الأديان ودورها.

و هذا ما يجعلنا نقف على مميّزات خاصّة جدّاً للعلمانيّة ضمن النّسق الفكري العربي، وهو ما يقودنا إلى التساؤل هل نحن إزاء علمانيّة أم علمانيات؟

2- 1/ العلمانية العربية وقيم الحداثة:

فالعلمانية من منطلق نشأتها التاريخية وواقعها الأوروبي، والعربي كذلك مرت بمراحل وظروف سياسية واجتماعية مختلفة أعطت لها طابع الاختلاف والتعدد من حيث المفاهيم والأهداف التي ترمي إليها، ذلك أن التعريف العام القائل بأنها فصل الدين عن الدولة، لا يقدم لنا ما نهدف إليه من المعرفة الدقيقة والواقعية لها — ذلك أن الفرق كبير بين أن تكون العلمانية مجرد نظام، أو تدبير قانوني يفصل بين ما هو ديني وما هو زماني، ويضمن حياد الدولة تجاه الأديان، ويطالبها بضمان حرية الاعتقاد والعقيدة الدينية، وبين أن تتعدى ذلك إلى أن تصبح مذهب فكرياً وفلسفياً، ينكر الأديان مناقضة للعلم، وعقبة في طريق التطور والتقدم، وبين هذا المفهوم وذاك مفاهيم أخرى تجعلها وليدة الديمقراطية ومكملة لها، أو مرادفة لحقوق الإنسان، أو بنت العلم والمجتمعات المتطورة، أو التي تعاني من تعدد الأديان والمذاهب⁽²⁵⁾.

ومن هذا المنطلق، نجد أنفسنا أمام علمانيات يمكن تصنيفها، كما صنفها البعض بعلمانية محايدة — معتدلة — وعلمانية ملحدة أو متطرفة. حيث تستهدف العلمانية الإلحادية إلغاء الدين لا مجرد الفصل بينه وبين الدولة، وبعد فريباخ من أهم مؤيديها ثم نظر لها ماركس بدعوته لهدم الدين لأجل سيادة الإنسان، ومن ثمّة سيادة المجتمع والدولة. وأصبحت الماركسية اللينينية كدين جديد بديل عن المسيحية، حتى أن الدستور السوفياتي لعام 1936 نص في المادة (124) "على حرية ممارسة الشعائر الدينية وعلى حرية الدعاية اللادينية"⁽²⁶⁾. في حين أن العلمانية المعتدلة أو المحايدة هي ما يمكن أن نوصف بها "العلمانية" في الفكر العربي.

ولئن رأى البعض ترابط العلمانية المحايدة مع الديمقراطية، أو أنها وليدتها فإن هذا لا يمكن أن يؤخذ بمعناه الحرفي. حيث أن العلمانية في تركيا مثلاً كما في القومية العربية — وهو من باب الاستثناءات أو الخصوصيات — لم تأت وليدة الديمقراطية بل وليدة ظروف تاريخية خاصة، جعلتها ترفع راية الدولة القومية العلمانية في مواجهة النزعات الطائفية والدينية والسيطرة الاستعمارية الأجنبية، كما دفعت تركيا إلى التخلص من الرابطة الإسلامية، بعد أن استنفذت أغراضها منها، واعتبرت الإسلام وكأنه من اختصاص العرب ومنسجماً مع مشاعرهم وليس مع مشاعر الأتراك القومية.

ومما هو جدير بالذكر، فإن الأخذ بالعلمانية المحايدة لا يعني أنها لا يمكن تطبيقها إلا في ظل الديمقراطية الصحيحة.

وما أقرته بعض الدساتير العربية حول مسألة الدين، يُعطي لهذا المضمون المعتدل طابع الإيمان والتمسك بالقيم الروحية والدينية، من دون أن يقود ذلك إلى أن تفرض الدولة العلمانية ديناً معيناً، أو أن تنحاز إلى مذهب محدد،

وهذا في حد ذاته أمر لا يُفرض بالقوة وبالسيف، وبأجهزة السلطة وإنما بالحجة والبرهان والإقناع وفي القرآن آيات كثيرة تؤكد هذا المعنى بقوله تعالى : ﴿لَا وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾⁽²⁷⁾ وقوله تعالى : ﴿لَوْ قُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ...﴾⁽²⁸⁾

2- 2- العلمانية العربية والتراث :

والواقع أن أحدا من العلمانيين العرب لا يفكر في الدّعى إلى القطع مع الماضي، ربّما كانت هذه الدّعوة قد ظهرت لدى بعض علمانيين أوائل القرن أما في الوقت الراهن فإنّ الفكر العلماني لا يتجاهل التراث، بأي معنى من المعاني حيث أن الإسلام "عند أنصار الفكر العلماني المبسط (...)" لم يكن في يوم من الأيام بالنسبة للعرب مجرد دين. لقد كان الإسلام بما شكّل من فرصة لثورة اجتماعية وسياسية، وأخلاقية وروحية في الجزيرة العربية، ثمّ في المجتمع العربيّ عموما، محور بلورة الشخصية العربية في جميع جوانبها⁽²⁹⁾، فالإسلام مع أنّه دين فهو مظهر من مظاهر الوجود العربيّ ذاته، وجاء قبل كل شيء تلبية لحاجيات الواقع العربي بهدف التغيير فقد كان الإسلام في بلاد العرب حركة أصيلة نشأ وانتشر في بيئة خالصة على يد عربي صميم⁽³⁰⁾. فالإسلام في جوهره تعبير عن الروح العربية الشاملة والعرب المسيحيون نظروا إليه من هذه الزاوية، وأنّ لهم فيه ما لبقية العرب المسلمين. وبذلك يكون التاريخ سجلّ لذاكرة الأمة، والدين أحد مقومات ثقافة هذه الأمة، وكلاهما مع اللغة عوامل قومية حقيقة، وهكذا تمّ تسجيل الإسلام من حيث هو بناء حضاري وليس منظومة عقديّة في البنية العربية رافدا من ثقافتهم، مناسبا في تاريخهم معبرا عن لغتهم⁽³¹⁾. ومن هنا فقد ظلّ الإسلام والعروبة متلازمين بالنسبة للعرب، وبقيّا أساس الهوية العربية، وتأكّدت اللغة العربية رابطة أساسية للعرب، وإذا كانت هذه اللغة قد أصبحت قاعدة للانتماء فإنّ الثقافة العربية الإسلامية مثّلت محتوى هذا الانتماء⁽³²⁾.

وبالتّالي، فإنّ العلمانية في علاقتها بالتراث العربي شكّلت نقطة التقاء بين المسلمين والمسيحيين العرب حتى أنّ المسيحيين العرب اعتبروا الإسلام نفسه كعامل من عوامل التطوّر الحضاري وقيّم كإسهام حضاري عربي⁽³³⁾. حيث أنّ الإسلام نُظر إليه من قبل العرب المسيحيين كموروث عربي خالص، وبالتالي، فمن حقّهم أن ينالوا نصيبا من هذا الموروث الحضاري الثقافي، كما نُظر إليه من قبل المثقفين المسلمين كواحد من تجلّيات العبقريّة العربيّة الخالدة.

وبالتّالي، نتساءل عن أيّ عروبة علمانية نريد ؟

إذ يقول خصوم العلمانية، أنّ للعلمانية سياقاً تاريخياً معيناً وأنّها ردّة فعل أوروبية في مواجهة الكنيسة التي كانت تنافس الدولة أو رجل الدولة على السلطة، إلى جانب أنّ الكهنة يعتبرون أنفسهم وسطاء ما بين عامّة النّاس وبين الحقيقة الإلهية، وبرأي خصوم العلمانية أنّ العلمانيين العرب هم مجرد نقلة لهذه التجربة التي جاءت في سياق تاريخي

خاصّ ، لا ننع عليه في تاريخنا العربي والإسلامي ، ذلك أن لا كنيسة في الإسلام ، ولا وساطة بين الناس والله ، ولم يحدث أن العلماء – لأنّ لا رجال دين في الإسلام – شكّلوا طبقة أو سلكا نافسوا به رجال الحكم على السلطة .

والحال أنّ العلمانيّة في نسقها القومي العربي تتجلّى لنا بخصائصها الأربعة :

أولاً : حرية الاعتقاد ، لا إكراه في الاعتقاد "لا إكراه في الدين" كما جاء في القرآن الكريم .

ثانياً : قدرّة العقل الإنساني على اقتراح الحلول لمشكلات الإنسان سواء أخذ العقل الإنساني من النصّ الإلهي ، من الشريعة أو اتبع أشياء من ضمن التجربة الحياتيّة نفسها ، قدرّة العقل الإنساني على اقتراح الحلول والثقة بهذا العقل ، وهو ما ألحّ عليه الدكتور قسطنطين زريق من خلال تأكيده على ضرورة الأخذ بالعقلانيّة والتفكير العلمي وأنّ التشريع المطلوب يجب يكون منسجماً مع روح العصر ، وفي ضوء تجارب الأمة العربيّة في ماضيها ، أي الجمع بين المعاصرة والتراث⁽³⁴⁾ .

ثالثاً : المساواة بين البشر والتكافؤ في الفرص بغض النظر على الجنس واللون والدين والمنزلة الاجتماعية ، وهو ما كرسته العلمانيّة في نسقها العربي الاشتراكي التي آمنت "بالاشتراكية المنبعثة من صميم قوميتنا العربيّة"⁽³⁵⁾ .

رابعاً : الديمقراطية هي السبيل الأفضل لحكم المجتمع وتطوّره وهي تقوم في الدرجة الأولى على حرية التعبير وعلى تعددية الرأي والاحتكام إلى الأغلبية في إطار التوافق الوطني ، هذه بإيجاز الخصائص الأربعة للعلمانيّة العربيّة ، وهي ليست متأثرة بالسياق التاريخي الذي نشأت وترعرعت فيه العلمانيّة الأوروبيّة ولاسيّما الفرنسيّة ، والتي أخذت فيما بعد منحاً مضاداً للدين . في حين أنّ العلمانيّة العربيّة تقوم في إطار التوافق مع الأديان جميعاً ، ولاسيّما مع الإسلام على مرتكزات أربعة حريّة العقيدة ، وقدرّة العقل الإنساني ، والمساواة بين البشر ، والديمقراطية ، وهذه الخصائص الأربعة وأبرزها المساواة بين البشر ، والتكافؤ في الفرص بصرف النظر عن الجنس ، واللون والدين والمنزلة الاجتماعية... إن هذه الخصائص هي من صلب روح الإسلام وربّما لهذا السبب قال العلامة الشيخ عبد الله العلايلي بأنّ "الإسلام دين علماني"⁽³⁶⁾ .

ومما هو جدير بالذكر ، أنّ الديمقراطية أو الاشتراكية التي يدعو لها الفكر العربي القومي ليست مستوردة ولا منسوخة عن تجربة معيّنة ، بل تستلهم أسسها ومنطلقاتها من واقع الأمة العربيّة وحاجياتها وظروف تراثها وتستوحي في الوقت نفسه من التجارب العالميّة المعاصرة وتقتبس ما هو مفيد منها في ضوء النتائج العلميّة وليس في هذا خطأ ، ولا ضير لأنّ الإسلام لم يكن ضدّ الانفتاح على تجارب الأمم والشعوب للأخرى واقتباس ما هو صالح ونافع ، ثمّ إنّ الإسلام ليس ضدّ التطوّر والتقدّم والعلم .

برأي العيسمي أنه إذا كانت العلمانية ضامنة للحرية الدينية، وتكمل بذلك ما تضمنته الديمقراطية من الحريات العامة للإنسان، وكانت حيادية بالنسبة إلى الدين، أي دين وليست إلحادية، وكانت عاملاً مهماً في توحيد المجتمع، ومنع انقسامه وتمزقه إلى طوائف متنازعة، وإذا كانت مانعة لرجال الدين المتعصبين من أن يفرضوا آراءهم وإرهابهم الفكري على الأفراد والمجتمع باسم الدين، ومن خلال إدعاءاتهم بأنهم الممثلون الحقيقيون له. وإذا كانت منسجمة مع المنهج العلمي والروح العلمية، فإننا علمانيون بهذه المعاني والمضامين، أما إذا اعتبروا أن العلمانية لن تكون إلا ملحدة، وأصرّوا على إعطائها هذا المعنى الوحيد ولم يفرقوا بين مضامينها المتعددة، فإنهم مخطنون أو متجاهلون للعلمانية المحايدة عن غرض وقصد، ومن موقع الخصومة السياسية والرغبة باستغلال الدين في مواجهة منافسيهم السياسيين⁽³⁷⁾.

ثم يضيف بأن "العلمانية المحايدة في توافقها مع الديمقراطية والتسامح المعروف في الإسلام ليست معادية للدين ولا تتدخل في اعتقاد أي مواطن حتى ولو كان غيبياً وأسطورياً مادام اعتقاده يشكل عامل رضا واطمئنان له في حياته، ولا يمس حرية الآخرين، والعلمانية لا تُعادي رجال الدين إلا بالقدر الذي يحاولون فيه فرض آرائهم المتزمتة"⁽³⁸⁾.

وهذا ما أضفى إلى آراء بعض المفكرين العرب من أمثال وميض نظمي - بعداً جدياً متميزاً - حيث يرى أن الإشكالية تكمن في كون "الإسلام ليس إسلاماً واحداً - بل هناك عدّة أنواع من الإسلام - إضافة إلى كون العقليّة الواقعيّة تتحمل المتناقضات حتى الفكرية منها"⁽³⁹⁾، وهو ما يفسر وجود ملحدّين لا يؤمنون بالدين ولا يؤمنون بوجود نبوة سماوية، ولكنهم في نفس الوقت يؤمنون بالإسلام، ويرون في الموقف السلبي، الذي يرى أن الإسلام عائقاً أمام الحضارة هو رأي غير صحيح، لأن أوائل العرب تقدّموا تحت ظل الإسلام، والحقيقة أن مثل هذا التناقض يزول إذا ما أدركنا أن العربي في عمرة صراعه ضد الإمبريالية الغربية، لا يجد في ماضيه ما يعتبر به إلا الفترة الإسلامية الأولى، وهنا يتحوّل الإسلام من دين بمعنى سماوي إلى نمط حضاري، واعتزاز بالعودة إلى القوة والمنعة، فيجدها في الإسلام واقعي تاريخي ضمن له الوحدة والقوة والمنعة في فترة معينة.

وكما يشير الأستاذ البيطار إلى وجود إسلام حقيقي، وإسلام سمّاه بالإسلام العثماني لما فيه من تمسّح بالدين بعيد عن روحه الحقيقية، حيث أن الإسلام العثماني هو إسلام السلطان عبد الحميد، وصل إلى درجة بالغة من اللاعقلانية من رفض التساؤل، من رفض التشكيك، من الطائفية، ومن الاستبداد مما يجعله نقيضاً لكثير من العرب، عندما يتذكرون المعتزلة، أو مناقشات ابن سينا وابن رشد التي اتسمت بطابع عقلاني وشمولي ومادي ضد موقف الغزالي الذي كان له

طابع آخر. كما نجد أن الإسلام الذي دعت إليه حركات الإصلاح الديني مع الأفغاني ومحمد عبده، وناشدت العودة إليه يختلف اختلافاً كلياً عن الإسلام العثماني الذي كان سائداً في تلك الفترة، وهو يستند إلى مواقع منعة وقوة ضد الإمبريالية بالأساس⁽⁴⁰⁾.

ويتضمن بذورا عقلانية، وشبه مادية نشأت في التراث العربي الإسلامي السابق ويقترح الأستاذ وميض نظمي " أن تفهم مسألة العلمانية واللاعلمانية من خلال هذا المنظور لأنه يرمز على الوحدة والمنعة والتحرر (...) لذلك نجد أن الكثيرين يقبلون أفكار حديثة ويتطلعون إلى الأفكار المعاصرة ويرفضون الطائفية وحتى الدين بمعنى معين، ولكنهم يتمسكون بأشكال معينة من الدين، ليست هي دينية بالمعنى الدقيق للكلمة .."⁽⁴¹⁾.

ومن هذا المنطلق، ورداً على خصوم العلمانية العربية – المعتدلة – يؤكد الدكتور فؤاد زكريا على أن العلمانيين المعاصرين في العالم العربي (...) لا يتعين أن يكونوا نسخاً مشوهة من المفكرين الغربيين المحدثين، وإنما بالأحرى هم امتداد لتراث المعتزلة والفارابي وابن رشد وابن الهيثم، وبالتالي فإن العلمانيين العرب هم ورثة ابن رشد الذي استفادت منه كل أوروبا⁽⁴²⁾. في مقاومة الجمود الفكري وتحقيق النهضة، بينما لم يستفد منه العرب، وقيمة فكره أنه لم ير إطلاقاً أي تعارض بين العقيدة الدينية والعقل، ولكنه قال علينا أن نؤول الدين بما يتفق ومقتضيات العقل⁽⁴³⁾. وهناك القول المأثور للإمام الشيخ محمد عبده "إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل"⁽⁴⁴⁾.

وهناك آراء أخرى ترى ضرورة التفريق عند تطبيق العلمانية، بين الدولة والمجتمع فيقرها – العلمانية – إذا كانت تعني أن تكون السلطة في الدولة سياسية ديمقراطية، وليست دينية تيوقراطية، ولكنه يرى أن الخطأ يكمن في علمانية المجتمع، أي فرض عزله بين الدين وتنظيم أمور المجتمع⁽⁴⁵⁾.

والتأكيد على علمانية الدولة، لا علمانية المجتمع، يفضي بالضرورة إلى نتيجة تتلخص بأن قيام الدولة لا يستوجب الأخذ بالعلمانية إذا انتفت مبرراتها، أي إذا انتفى الضغط والتعصب من رجال الدين المسييين والمتزمطين ولم يعودوا قوة معرّقة لمجرى التطور والتقدم. واقتصرت مواقفهم على العبادة والموعظة الحسنة، ولم يكفروا من لا يوافقهم في آرائهم، وإذا التزموا بالديمقراطية وبقوله تعالى : ﴿لَا فَذْكَرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصِطِرٍ﴾⁽⁴⁶⁾، وبعبارة أدق، عندما يفهم الإسلام على أنه مع العقل والعلم والتطور، والتجديد والتسامح وحرية الاعتقاد، فلا تبقى ثمة حاجة لطرح العلمانية لأن المشكلة وفق هذا الفهم تصبح محلولة⁽⁴⁷⁾.

ومن أهم مبررات العلمانية، ضرورة الفصل بين الديني والسياسي أن روح الدين في الممارسة السياسية يُخرجه عن أهدافه المثلى، ويغرقه في حمّة الصراع السياسي، بل والصراع الديني والطائفي والقومي، فيصبح الدين سياسة

وتنقلب السياسة مع الأسف دينا، وبذلك يُحرم الدين من مركزه المتميز الذي يجعله متوجّها للمجتمع، مثلما تُحرم السياسة من أمر خلقي يتجه بها إلى شدّ اللحمة بين الحاكم والمحكوم على أسس الرحمة والعدل.

كما أنّ الحضارة الإسلامية لم تعدد وفقاً على المسلمين من العرب، بل أصبحت طريقة حياة - نظام قيم - للمجتمع العربي بمسليميه والعرب غير المسلمين فيه، لكن طريقة الحياة الموحدة هذه لا تمنع من رسم الحدود بين الدين والدولة القومية المنشودة، وهذه الحدود تساعد على تحديد مجال كلّ منها ووظيفته ومجال فعاليته في المجتمع دون الاعتقاد بالتماهي بين الدين والدولة.

ولئن اختلفت أسباب المثقفين العرب العلمانيين في دعوتهم إلى العلمانية، ورفعهم لراية العقلانية، إلا أنّ كلّ العلمانيين المسيحيين، و العلمانيين المسلمين اتفقوا في النهاية على نفس الأهداف لرفعهم لراية العروبة بعيداً عن إرهابات الخلافات الدينية والصراعات الطائفية، وبذلك شكّل العلمانيون المسيحيون، إلى جانب المسلمين العلمانيين واجهة الانتلجنسيا العربية.

وقد أفادنا البحث، بأن مفهوم العلمانية، يعدّ من أكثر الموضوعات حساسية في الفكر العربي الحديث، وأن هذا المفهوم ظلّ متأرجحاً بين الرفض والقبول، وأصبحت العلمنة حديثاً، نظاماً عقلائياً ينظّم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات فيما بينهما، وفيما بينها وبين الدولة على أساس مبادئ وقوانين عامة مستمدة من الواقع الاجتماعي، يتساوى أمامها جميع أعضاء المجتمع وفئاته بصرف النظر عن الانتماءات والخلفيات.

ويشمل ما يلي :

✍ فصل الدين عن الدولة وإقرارها حيادها تجاهه.

✍ تحرير الدين من سيطرة الدولة، والدولة من سيطرة الدين.

وبمقتضى ذلك ظهرت الدول العلمانية (اللائكية)، التي تعتمد صراحة العلمنة في دساتيرها (مثل تركيا)، والتي بمقتضاها تصبح الأحكام الأساسية للقانون المدني، غير منسوخة عن أحكام القوانين الشرعية وإنّما مستانسة بها والتي يمكن أن تنفي هذه الأخيرة، ومن ثمة فإنّ انتماء المواطنين الديني أو عدمه يجعلهم يخضعون لنفس التشريع. وأخيراً نخلص إلى كون العلمانية ضرورةً تنتفي بانتفاء دواعيها. فالعلمانية لا جنسية لها وهي تمثّل خلاصاً للكثير من الإشكاليات التي لازال الفكر العربي والمجتمع العربي يعيشانها، لكون العلمانية في حقيقتها موقف إيجابي من الدين لتساميها بالإيمان وبالدين فوق مستجدات الواقع.

- 1 - الجندي (أنور) : سقوط العلمانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1973، ص7.
- 2 - د. زكريا (فؤاد) : الصعوبة الإسلامية في ميزان العقل، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط- 1، ص45.
- 3 - The Encyclopédie Américaine / volume 24 . p 521
- 4 - العظمة (عزيز) : العلمانية بمنظور مختلف، م. دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1992، ص ص 17-18.
- 5 - أركون (محمد) : تاريخية الفكر العربي الإسلامي، منشورات مركز الانماء القومي، بيروت، ط1986، ص 291.
- 6 - انظر: د. ظاهر (محمد كامل) : الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، دار البيروني للطباعة والنشر، ط1994، ص113.
- 7 - انظر: موسوعة العلوم السياسية - المقال عدد 204، ص 297.
- 8 - مغيرل (جوزيف) : العروبة والعلمانية، دار النهار، بيروت، 1980، ص 21.
- 9 - P. Berger : La Religion dans la conscience moderne , Paris, 1971, p 174.
- 10 - انظر: الفايدي (زكريا) : العلمانية النشأة والأثر في الشرق والغرب، الزهراء للأعلام العربي، القاهرة، ط1988، ص ص 69-70.
- 11 - انظر: الجندي (أنور) : سقوط العلمانية، قوله بأن العلمانية مشروع يهودي الأصل. وكذلك، د. عماد الدين (إسماعيل) : تهافت العلمانية، مؤسسة الرسالة، 1975.
- Emile George L'Eonard : Histoire de la laïcité, Bruxelles, 1981, P60 12-
- 13 - انظر: العيسمي (شيلي) : العلمانية والدولة الدينية، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية، بغداد، ط1986، ص 21. انظر كذلك صعب (أديب) : الدين والمجتمع، ص 94.
- 14 - أورده: كرم (يوسف) : تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف، مصر 1962، ص 141.
- 15 - انظر: المرجع السابق، ص 141 وما بعدها.
- 16 - هارولد لاسكي : نشأة التحررية الأوروبية، ص 5، أورده: د. محمد كامل ظاهر : الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ص 21.
- 17 - Encyclopédie Universalis, article « Laïcité », corpus 10, P 927.
- 18 - Albert Bayet, le Laïcité, Presses Universitaires de France, 108, Boulevard Saint-Germain, Paris, 1960, P141
- 19 - د. كامل (محمد ظاهر) : الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ص 113-114-115.
- Encyclopédie Universalis, Article « Laïcité », paris, 1985, P, 926 – 927. 20 -
- وانظر: كذلك : محمد شيبا : حدود العلمنة في المشروع القومي، في كتاب الحركة الجماهيرية في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت 1991، ص 14-15 و 15 و 21 و 22 و 27. وانظر أيضا : عادل ظاهر : الأسس الفلسفية للعلمانية، الفصل الثاني، ماهي العلمانية؟، دار الساق، لبنان ط 2- 1998، ص 37-61.
- 21 - أورده: جمعة (محمد علي) : نظرية الدولة في الفكر العربي المعاصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، ط1994، ص 65.
- 22 - انظر: المرجع السابق، ص 65.
- 23 - التزيني (الطيب) : من التراث إلى الثورة، دار دمشق، ط 3- 1979، ص 260.
- 24 - انظر: يس (السيد)، ضمن القومية العربية في الفكر والممارسة، م. دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1984، ص 88-89.
- 25 - المرجع نفسه، ص 52.
- 26 - انظر: العيسمي (شيلي) : العلمانية والدولة الدينية، ص 53.
- 27 - انظر: المرجع السابق، ص 63.

- 28 - القرآن الكريم : سورة الفرقان، ع25دد، آية 56.
- 29 - القرآن : سورة الكهف ع18دد، آية 29.
- 30 - غليون (برهان) : الإسلام والعروبة، مجلة الوحدة السنة الخامسة، العدد 52، جانفي 1989، ص 9.
- 31 - بركات (سليم) : الفكر القومي وأسس الفلسفة عند الأرسوزي، دار الوحدة، دمشق، ط1979، ص 180، وأنظر كذلك : الدوري (عبد العزيز) : الجذور التاريخية للقومية العربية، دراسات في القومية العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1960، ص 13.
- 32 - انظر : جمعة (محمد علي) : نظرية الدولة في الفكر العربي المعاصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، ص 52.
- 33 - انظر : الدجاني (محمد صدقي) : العروبة وقضايا المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 130، 1989، ص 30.
- 34 - شرابي (هشام) : المثقفون العرب والغرب، دار النهار، بيروت، ط1978، ص 74.
- 35 - العيسمي (شيلي) : العلمانية والدولة الدينية، ص 92.
- 36 - المرجع السابق، نفس الصفحة.
- 37 - انظر : تدخل نعمان (عصام)، ضمن ندوة شؤون عربية حول العلاقة بين العروبة والإسلام، مجلة شؤون ثقافية ع14دد، أفريل 1982، ص 243.
- 38 - العيسمي (شيلي) : العلمانية والدولة الدينية، ص 99-100.
- 39 - العيسمي (شيلي) : المرجع السابق، ص 100.
- 40 - انظر نظمي (وميض)، تعقيب ضمن : مضمون الفكر تحليل القومي العربي، م. دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3- 1985، ص 105.
- 41 - نظر نظمي (وميض) : تعقيب، تحليل مضمون الفكر القومي العربي انظر المرجع السابق، نفس الصفحة.
- 42 - د. زكريا (فؤاد) : العلمانية ضرورة حضارية، ضمن الصحو الإسلامية في ميزان العقل، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع، القاهرة، ط1989، ص 73.
- 43 - قول د. وهبة (مراد) : في ندوة العقل العربي في مواجهة المازق - جريدة الأهرام - 1985/10/23.
- 44 - انظر : الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 1972، ج3، ص 282.
- 45 - العيسمي (شيلي) : العلمانية والدولة الدينية، ص 60.
- 46 - القرآن الكريم، سورة الفاشية ع88دد آية 21-22.
- 47 - انظر العيسمي (شيلي) : العلمانية والدولة الدينية، ص 60.